منطق الاستدراج

بقلم أ. رشيد أبو أسامة

"وَلا تَرْكَنُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ وَمَا لَكُم مِّن دُونِ اللَّـــهِ مِنْ أَوْلِيَاءَ ثُمَّ لا تُنصَرُونَ" ﴿سورة هود آية ١١٣﴾

* * *

يعتبر فصل شؤون الأرض عن تدخل مبادئ السماء من أخطر ما اقترفت العلمانية بمفهومها الحداثي ، في حـــق البشرية. يقول آلان توران[i] Alain Touraine : "ترتبط فكرة الحداثة بشكل وثيق بالعقلانية بـــصفتها المبـــدأ الوحيد لتنظيم الحياة الشخصية والجماعية بربطها بموضوع العلمانية (La sécularisation)، أي بفصلها عن الغايات النهائية (..) فالحداثة تستبعد كل غائية وتعني القطع الضروري مع الفكر الديني (..) أي فك الارتباط مـــع معاني عالم الغيب واليوم الآخر."

وإقصاء القيم والمرجعية الدينية من عالم الناس هذا المعنى، يحول حقوق الإنـــسان، أي إنـــسان ، إلى حقـــوق الإنسان الأقوى. ففي مفهوم العلمانية ، تستند حقوق الإنسان إلى فكرة الحق الطبيعي الذي عرفه[ii] طوماس هوبز Tomas Hobbes (١٥٨٨ ــ١٦٧٩) كالتالي: " إن المعرفة تنتج عن الإحساس: وهكـــذا لا يكـــون الـــشر والخير، في مجال الحق، إلا مرادفين للذة والألم. (...). إن لكل فرد في الحالة الطبيعية الحق في فعل ما يريد للتمتع بحياته الخاصة. وحسب هذا المنظور، فحرية كل فرد هي حرية لا نهائية، والناس بطبيعة الحال أقوياء، متساوون، وأعداء."

"بما أن أساس الحق الطبيعي هو حق كل شخص في الدفاع عن شخصه باستعمال كل الوسائل الممكنـــة، فـــإن الحالة الطبيعية هي حالة حرب: إن الإنسان هو ــ بحكم طبيعته ــ كائن غير اجتماعي: "الإنسان ذئـــب بالنـــسبة للإنسان".

"إن الحق الطبيعي هو الحرية التي يمتلكها كل شخص وتمكنه من استعمال سلطته الخاصة كما يريـــد، وذلـــك للمحافظة على طبيعته المميزة، وبتعبير آخر، للمحافظة على حياته الخاصة. وبالتالي تمكنه من القيام بكل ما يعتبره وفقا لحكمه وتفكيره الخاصين، الوسيلة الأكثر ملاءمة لتحقيق ذلك."[iii]

وهذا إعلان واضح عن قانون الغاب؛ فإذا اعتمد كل واحد سلطته الخاصة، وفق فكـــره وحكمـــه الخاصـــين، للمحافظة على حياته بالشكل الذي يقدره هو، فلن ينتصر إلا القوي.

وعلى أساس هذه المعاني المجحفة تتحدد ، مع الأسف اليوم ، العلاقات السياسية والصراعات الدولية حيـــث لا مجال فيها للأخلاق والقيم الإنسانية؛ فالعملة المتداولة هي منطق القوة. وإذا أبدى الحاكم تجاه معارضيه ، أو المحتل أو المعتدي تجاه المقاوم أو الخصم بعض الليونة والمرونة وجنح نحو التفاهم أو الحوار أو التفاوض ، فلأن الجهـــة المقابلـــة أبدت من القوة في موقفها أو سلوكها ما يشعر المعتدي أو الظالم بنوع من الخطر. ولا دخل هنا للاعتبارات العـــدل والإنصاف، أو للمعاني الخلقة التي غالبا ما يجعلها الأقوى مبررا لموقفه المتنازل.

وإذا أبدى المعتدي بعض التنازل ، فلا يعني هذا أنه تخلى عن أهدافه ، بل سيبحث عن تحقيقها بطرق أكثر مكرا وخداعا من خلال استمالة بعض العناصر من داخل صف المعتدى عليهم. غير أن هذه الاستمالة لا تتم إلا تدريجيا ، من خلال منطق الاستدراج الماكر، الذي يبدأ بطلب تنازلات شكلية بسيطة من الضحية ، بتغليفها بمبررات عقلانيـــة و"واقعية" ، قد لا تتجاوز ، في البداية، المصافحة التي تكسر الحاجز النفسي بين الجزار والضحية[iv].

ولقد حرص القرآن الكريم أن يضع حدا حاسما لأي مسلسل استدراجي بقوله تعالى في سورة هود :

"وَلا تَرْكَنُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ وَمَا لَكُم مِّن دُونِ اللَّـــهِ مِنْ أَوْلِيَاءَ ثُمَّ لا تُنصَرُونَ".

وورد في تفسير "الركون" ، الميل إلى اللذين ظلموا بمودة أو مهادنة أو رضا بعملهم[1]. فهذا الميل الـــذي يبـــدو طفيفا في البداية سيؤدي في النهاية إلى أن يتحول المستدرَج، عندما يصل بتنازلاته إلى نقطة اللاعـــودة، إلى خـــادم لأهداف الظالم المعتدي ضد مصالح شعبه أو طائفته.

وغالبا ما يستغل المستميل نقط الضعف لدى المستدرَج، من ضعف في شخصيته أو طمع في مال أو منـــصب أو جاه ، أو الخشية من الانفضاح في خطيئة ، للإيقاع به في شرك العمالة وخدمة مصالح الظالم أو المحتل.

وقد يقدم للمتعامل مع المحتل في البداية بعض التنازلات الشكلية حتى يستعملها لتبرير مواقفه ، لكن عندما يصل إلى نقطة اللاعودة ، يتخلى المحتل عن تقديم حتى الحد الأدنى الذي من شأنه أن يحفظ ماء وجه المستدرَج. بل يـــضعه أمام الأمر الواقع وواقع الأوامر. ولا يتردد المحتل في توبيخه أو حرمانه مما قدم له من امتيازات شخصية ، أو التخلـــي عنه في النهاية إذا تبين أن ورقته قد احترقت، وقد يتم التخلص منه إذا رفض الانصياع في لحظة يقظة ضمير.

[1] تهذيب تفسير الجلالين ، الدكتور محمد بن لطفي الصباغ.

وتمثل حالة السلطة الفلسطينية ترجمة نموذجية لواقع الاستدراج. فلقد وقع في شركه العديد من رجالاتهـــا إمـــا بسبب الانخداع بالوعود الصهيونية الماكرة ، معرضا عن قوله تعالى في حق هؤلاء في سورة البقرة "أوَ كُلَّما عاهـــدوا عهداً نبذه فريق منهم بل أكثرهم لا يؤمنون" وقوله في سورة الأنفال: "إنّ شرّ الدوابّ عند الله الذين كفروا فهـــم لا يؤمنون .الذين عاهدْت منهم ثمّ ينقضون عهدهم في كلّ مرّة وهم لا يتّقون" ، أو بـــسبب اللـــهث وراء مكاســـب شخصية زائلة ، أو خوفا من الانفضاح في قضية خلقية.

والأخطر ما في الأمر ، أن من زلت به قدمه في هاوية الاستدراج ، لا يستطيع أن ينفك منه ولـــو هيـــأت لـــه الظروف شروط الانفكاك. وهذا ما تشهد به التطورات الأخيرة للقضية الفلسطينية ، كما يوضح ذلك الدكتور بشير موسى نافع في مقال[v] بعنوان "استسلام السلطة الفلسطينية المطلق" ، إذ يقول : "في لحظة واحـــدة اجتمعـــت أمـــام السلطة الفلسطينية جملة من التطورات الإيجابية، التي كان يفترض أن تدفعها إلى مراجعة التزامها الـــدوغمائي وغـــير المسوغ، لا سياسياً ولا أخلاقياً، بمسار تفاوضي غير موجود وبمقاربة أمنية وقمعية لعلاقاتها بشعبها. خـــلال العـــامين الأخيرين، تراجعت حظوظ الدولة العبرية في شكل غير مسبوق في دوائر الرأي العام الغربي، وفقد الإسرائيليون كليـــاً تقريباً علاقة التحالف التقليدية مع تركيا. وقد جاءت الأزمة القصيرة في العلاقات الأمريكية – الإسرائيلية، وحاجـــة إدارة أوباما المتزايدة للتفهم العربي والإسلامي لسياساته في أفغانستان وتجاه إيران، في وقت بـــدا وكـــأن الـــشارع الفلسطيني بات جاهزاً لخوض معركة إرادات أخرى مع حكومة نتنياهو، بانطلاق المظاهرات في القدس والخليل، ثم في نابلس، كان بإمكان السلطة الفلسطينية أن ترى اندلاع انتفاضة جديدة، على الأقل، باعتبارها عامل ضغط إضـــافي على حكومة نتنياهو لتحسين شروط التفاوض، أو حتى مجرد حجة لتعزيز موقف إدارة أوبامـــا. ولكـــن لا عبـــاس، المتجول أبداً خارج البلاد، ولا فياض، الملتزم أبداً سياسة القمع الأمني، يبدو على استعداد لمجرد إعـــادة الـــتفكير في السياسة التي تتزايد الشواهد على فشلها ووصولها إلى نهاية الطريق. "

الانتقال من ضفة مقاومة الاحتلال إلى ضفة مقاومة المقاومة

" أكد فاروق القدومي رئيس الدائرة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية أن ســـلطة رام الله ترفـــع شـــعار (لا للمقاومة) وأن الرئيس محمود عباس يعمل وفق أجندة أمريكية إسرائيلية. وقال القدومي لصحيفة (الشرق) القطرية في عددها الصادر الأحد ٢١-٠٣-٢٠١٢، إن السلطة تصر على المضي قدما في مفاوضات عبثية وتسوية مهينة بعد أن رفعت شعار لا للمقاومة وتواطأت مع الاحتلال لتصفية المناضلين."[vi]

و"نتذكر كيف أدانت السلطة على لسان رئيس وزرائها قتل عنصر أمن فلسطيني سابق لجنـــدي إســـرائيلي في نابلس قبل أسابيع، واعتبار العملية تهديدا للمشروع الوطني الفلسطيني، مع أن العملية كانت من النوع المعتـــرف بـــه

دوليا كمقاومة مشروعة (عملية ضد هدف عسكري في الأراضي المحتلة عام ٦٧)، وهو ما يؤكد أن القـــوم ليـــسوا مترددين البتة في موقفهم من المقاومة المسلحة أيا كان شكلها ومكانها وزمانها، الأمر الذي يبدو طبيعيا إلى حد كبير، فمن يريد الحفاظ على هذه السلطة الخاضعة بالكامل للاحتلال، والتمتع بمزاياها على صعيد شخصي وعائلي، لا يمكن أن يفكر في المقاومة، بل ولا حتى السكوت عليها"[vii].

وقد يذهب إلى حد التآمر على المقاومة من خلال التنسيق الأمني مع المحتل الصهيوني ، كما يؤكد ذلك الأستاذ مصطفى عبد الجواد، إذ يقول :" تعد الحملة التي قادها العقيد جبريل الرجوب ـــ قائد الأمن الوقـــائي في الـــضفة الغربية ـــ ضد حركتي حماس والجهاد خلال الخمس سنوات الماضية، هي الحلقة الأكثر شهرة في خدمات الرجـــوب الأمنية لإسرائيل، فالرجل قام- مع نظيره في غزة محمد دحلان بقصم ظهر المقاومة الفلسطينية، وتعرض العديد مـــن نشطاء حماس والجهاد للملاحقة والاعتقال والتعذيب داخل مقرات الرجوب ودحلان، كما تـــسببت اجتماعـــات التنسيق الأمني التي عقدها الرجلان مع الصهاينة في تفكيك العديد من خلايا المقاومة، وكـــشف أفرادهـــا لقـــوات الاحتلال."[viii] ثم هناك قضية العملاء، فلقد "كشف اللواء الراحل موسى عرفات مـــدير الاســـتخبارات العـــسكرية الفلسطينية في سبتمبر ٢٠٠٢ م عن اعتقال شبكة من أخطر العملاء في الضفة وغزة، معظمهم مـــن العـــسكريين في أجهزة السلطة نفذوا وساعدوا على تـــنفيذ العديد من عمليات الاغتيال في الضفة الغربية"[ix]؛ و لم تقـــف الـــسلطة الفلسطينية الموقف المطلوب في ردع العملاء الذين ثبت تورطهم في قضايا خيانة أمن الدولة؛ ليتضح ســـبب ذلـــك "عندما نكتشف وجود بنود سرية في اتفاقية أوسلو المشؤومة تمنع السلطة من محاسبة العملاء، وتحث على إدخالهم في الأجهزة الأمنية !"[x]

و لم يتوقف إطلاقا التنسيق الأمني بين الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة والوحدات الصهيونية ، حيث قالت كتلـــة حركة حماس البرلمانية[xi]: "حتى في ظل الحديث المزعوم عن توقف المفاوضات فإن التنسيق الأمني كان في أوجه، ليدل على أن سلطة "فتح" في رام الله تشكل وكالة أمنية نيابة عن الاحتلال."وأضافت الكتلة: "إن اعتقال القائد القسامي ماهر عودة يأتي كثمرةٍ للتنسيق الأمني بين سلطة "فتح" والاحتلال، والدور الخياني الذي تقوم به أجهزة سلطة "فتح" بنقل المعلومات الأمنية والاستخباراتية إلى الاحتلال، وصولاً إلى ملاحقة المقاومة ومصادرة سلاحها واعتقال المجاهدين لاستئصالها في الضفة ضمن إطار "خارطة الطريق" التي يتشدق بها البعض الفلسطيني بتنفيذها".

العدوان الهمجي على غزة

نقل عن دايتون[xii] قوله إن تعبئة الأجهزة الأمنية والعسكرية التابعة لرئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس ضـــد حماس مثل ويمثل خيارا إستراتيجيا للإدارة الأميركية الحالية. وتحدثت يونغا فيلت عن وجود خيوط كثيرة تربط بـــين

فرق الموت والحرس الرئاسي الفلسطيني الذي يشرف عليه النائب في فتح محمد دحلان. ونسبت إلى خبيرة التخطـــيط السياسي بالجامعات الإسرائيلية د. هيجا باوجارتن قولها إن دحلان مكلف من وكالة الاستخبارات المركزية وأجهزة أميركية أخرى بتنفيذ مهمة محددة هي تصفية أي قوى مقاومة لإسرائيل داخل وخارج حماس.

وإذا كان الأمر كذلك ، فلا نستغرب ما قاله عبد الباري عطوان[xiii] عن تواطؤ قوات السلطة في العدوان علـــى غزة بعد طلب السلطة الفلسطينية تأجيل التصويت على تقرير القاضي ريتشارد غولدستون في مجلس حقوق الإنسان التابع للمنظمة الدولية: "من يتنازل عن دماء الشهداء بهذه السهولة، وبهذه الطريقة المخجلة، يبيع قـــضية فلـــسطين وحقوق شعبها دون أن يرف له جفن، وهذا ليس غريبا على هؤلاء الذين تواطأوا في الأساس مع العدوان على قطاع غزة، وتقـــــــدموا مع المـــــندوب الإسرائيلي في مجلس الأمن الدولي بمشروع قرار مشترك يعتبر قطاع غزة منطقة 'خارجة على القانون' يجب أن تخضع لأبشع أنواع الحصار والتجويع من قبل المجتمع الدولي.(فهؤلاء إذن منطقيـــون مع أنفسهم ، لأنهم غير قادرين على التواطؤ مع المعتدي ثم إدانته ؛ أو كان ينتظر من السلطة ، إن صح أنها متواطئة في الحرب على غزة ، موقفا غير سحب مشروع القرار المقدم إلى المجلس الدولي لحقوق الإنسان ، ولعل هذا الـــسحب يؤكد التواطؤ".

وكان التقرير قد أشار إلى أن عدد ضحايا العدوان الإسرائيلي الذي استمر من تاريخ ٢٧ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٨ حتى ١٨ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٩ ، يتراوح بين ١٣٨٧ و ١٤١٧ شهيد. كما أشار التقرير إلى أن الجـــيش الإسرائيلي استخدم المدنيين الفلسطينيين دروعا بشرية، منبها إلى أن مثل هذا السلوك يعد انتهاكا للقانون الإنـــساني الدولي ويشكل جريمة حرب.

لم يكن أحد يتوقع أن تصل السلطة الفلسطينية إلى حد طلبها تأجيل التصويت على هذا التقرير ، وإن كان قـــد تم تدارك ذلك نتيجة لما أثاره ذلك من ردود فعل قوية على مستوى أحرار العالم قاطبة؛ غير أن منطق الاســـتدراج ، وما يلوح به من مكاسب ، لا يمكن إلا أن يصل إلى أقصى مداه ، لينتقل المستدرَج كلية إلى أرض عدوه. وهذا مـــا يشير إليه بكل وضوح ريتشارد فولك مقرر الأمم المتحدة الخاص لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، إذ يقول "إن السلطة الفلسطينية التي يفترض أنها تمثل الشعب الفلسطيني هي التي قامت بإنقاذ إسرائيل من الإدانة بسبب جرائم الحرب التي ارتكبتها في قطاع غزة من خلال تأجيل التصويت على تقرير القاضي ريتـــشارد غولدســـتون في مجلس حقوق الإنسان التابع للمنظمة الدولية. وأضاف "كان محيرا أن يقوم الفلسطينيون أنفسهم بإنقاذ إسرائيل مـــن هذه المعضلة التي وجدت إسرائيل نفسها فيها. (...) ومن التبريرات الغريبة التي قدمت لقـــرار ســـحب التقريـــر أن الولايات المتحدة وإسرائيل هددتا بقطع جزء من التمويل الذي تتلقاه السلطة الفلسطينية، أو أن (بنيامين) نتنياهو هدد بأن استخدام التقرير سيقتل عملية السلام، وبطبيعة الحال ليس هناك عملية سلام يمكن وأدها". (...) وأشار ريتشارد فولك إلى تخمينات بأن إسرائيل قالت إنه إذا لم تسحب السلطة الفلسطينية مشروع القرار فإنها لن تمضي في ترتيبات

منح شركة هواتف نقالة في الضفة الغربية رخصة الحصول على موجات تردد، "وقد صادف ذلك بشكل غريـــب أن رئيس هذه الشركة هو ابن رئيس السلطة محمود عباس"[xiv].

والمصيبة "أن هذا الإخلاص في تنفيذ شروط خارطة الطريق وبندها الأول المتمثـــل في مكافحـــة "الإرهـــاب" و"التحريض" لا يقابله سوى الاستخفاف من الطرف الإسرائيلي الذي يرفض مجرد تجميد مؤقت للاستيطان في الضفة والقدس، كما يواصل مسلسل التهويد الذي كان آخره ضم الحرم الإبراهيمي ومسجد بلال بن ربـــاح إلى المواقـــع التراثية الإسرائيلية."[xv]

بل إن "السيدة هيلاري كلينتون وزيرة الخارجية الأمريكية كانت صريحة إلى درجة الوقاحة في رســـالتها إلى الرئيس الفلسطيني محمود عباس: [عندما أمرته بقولها]: 'عليكم العودة إلى طاولة المفاوضات دون شـــروط تجميـــد الاستيطان، وفي أسرع وقت ممكن. "[xvi]

جزاء سنمار

ورغم كل ما قدمته السلطة الفلسطينية من خدمات للكيان الصهيوني ، قال وزير الخارجية الإسرائيلي، أفيغدور ليبرمان[xvii]، إنّه لا يؤمن بالفلسطينيين، وتحديداً السلطة الفلسطينية، متهماً إياهم بأنّهم يقفون وراء الدعاوى القضائية التي تقدم ضدّ المسؤولين السياسيين والأمنيين الإسرائيليين في أوروبا بتهمة ارتكاب جرائم حرب خـــلال العـــدوان الأخير الذي نفذّه جيش الاحتلال في قطاع غزة. واتهم رئيس السلطة محمود عبّاس بأنّه لا يمثل الشعب الفلـــسطيني، وأنّ المفاوضات معه لن تجلب أيّ شيء، لأنّه لا يقدر على فرض ما يريده على الشعب الفلسطيني، وخصوصاً علـــى الفلسطينيين بقطاع غزة، الذين يقعون تحت حكم حركة المقاومة الإسلامية (حماس). واتهم السلطة الفلسطينية بأنّهـــا تقوم بتمويل جزء من الدعاوى التي تُقدم في الغرب ضدّ المسؤولين الإسرائيليين، وهذه الأموال، بحسب ليبرمان، هي الأموال التي تقوم الدولة العبرية بتحويلها إلى السلطة الفلسطينية.

ووجّه ليبرمان انتقادات حادة لرئيس السلطة عبّاس، وقال: "إنّ الانتخابات تمّ تأجيلها في السلطة ثلاث مرات، فإنّ عبّاس لا يمثل الشعب الفلسطيني، ويساورني الشك بأن يتمكن من تقديم البضاعة لنا من خلال المفاوضات، على حد تعبيره، وقال إنّه من غير المعقول أن تقوم الدولة العبرية بالتنسيق والتعاون مع السلطة الفلسطينية في القضايا الأمنية والاقتصادية، ومن الناحية الأخرى يواصل الفلسطينيون تقديم الدعاوى ضدّ ضباط الجيش الإسرائيلي، إنني لا أقبل أن يواصل الفلسطينيون عملية نزع الشرعية عن الدولة العبرية"[xviii].

فالمطلوب هو ألا يعارض المستدرَج أية مبادرة للمستدرِج الظالم؛ فبمجرد ما حذر محمود عباس مـــن انـــدلاع حرب دينية على أثر قرار إسرائيل ضم الحرم الإبراهيمي ومسجد بلال بن رباح إلى قائمة المواقع الأثرية اليهودية، قام مستشار نتنياهو الإعلامي نير حيفتس بوصمه بالكذب والنفاق[xix].

إن الاستدراج مسلسل لا رجعة فيه ، فمن دخله سينال من الامتيازات الشخصية الشيء الكثير ، ما دام خاضعا لإرادة من استدرجه ؛ ولن يتخذ مواقف مشرفة إلا من باب المناورة ؛ أما إذا عزم فعلا على الخروج من مسلـــسل الاستدراج ، فسيكون مصيره التصفية ، مثل ما حصل مع ياسر عرفات. فلقد ورد في حديث لمشيل سماحة مع قنـــاة المنار[xx] عقب العدوان الصهيوني على غزة ، أن " الرئيس ياسر عرفات هو الذي أعطى شرعية فلسطينية لإسرائيل في اتفاقات ما سمي بأسلو، ومن ثم توقيع هذه الاتفاقات في البيت الأبيض. و عندما انتهت قمة بيروت في ســـنة ٢٠٠٢ بإقرار حق العودة للفلسطينيين في إطار المبادرة العربية (...) في تلك الليلة حوصر أبو عمار في المقاطعة مـــن قبـــل إسرائيل، وتم ضرب كل البنية التحتية لكل السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية، وبقي أبو عمار قيد الأسر في المقاطعة إلى أن مات مسمما من إسرائيل عبر عملاء موجودين في مبنى المقاطعة ؛ ولذلك أقول لكل النـــاس، والفرنـــسيين يعرفون تماما، أن الإسرائيليين سمموه لأنه بات عندهم."

"وفي سنة ٢٠٠٣ وقع الرئيس عباس ومجموعته على وثيقة في جينيف التي تؤكد التوطين بالـــدول المجـــاورة أو حيث الشتات الفلسطيني ونزع حق العودة وإمكانية الهوية الفلسطينية عن الفلسطيني ؛ ولقد سبق لمحمود عباس ســـنة ١٩٩٥أن وقع على وثيقة يوسي بيلين التي تنزع حق العودة من الحقوق الفلسطينية."

خاتمة :

إذا كانت التداعيات الكارثية للاستدراج جلية بالنسبة للسلطة الفلسطينية ، فإن ما تعانيه كـــثير مـــن الـــبلاد الإسلامية من عجز وهوان وارتهان لإرادة الأقوياء ، ما كان له أن يتم لولا استعداد الكثير من المتنفذين في هذه البلاد للاستدراج ، سعيا وراء متاع دنيوي زائل ، أو جاه زائف ، أو كرسي غير ثابت ، دون الانتباه إلى تحذير رب العزة القائل : "وَلا تَرْكَنُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ وَمَا لَكُم مِّن دُونِ اللَّـــهِ مِنْ أَوْلِيَاءَ ثُمَّ لا تُنصَرُونَ" ، وقد تمسهم النار والهزيمة في الدنيا قبل الآخرة.

[i] **Critique de la modernité,Alain Touraine 1992 Fayard**

[ii] بدأت فكرة الحق الطبيعي مع أرسطو (٣٨٤ــ٣٢٢ ق.م) ثم مع طوماس لاكويني ١٢٢٥ــ ١٢٧٤م ــ الذي اعتبر "الحق الطبيعي هو الذي أراده الله "؛ ثم عاد إلى فكرة الحق الطبيعي الهولاندي H.Gortius لوضع قانون يحل الصراعات التي نشبت بين أمم أوروبا في القرن ١٧؛ وبدأت المدرسة الحديثة مع هوبز.

[iii] توماس هوبز (Leviathan – chappitre XIII)

لإعلان العالمي لحقوق الإنسان

[iv] وهذا ما أدركه المفاوض الفيتنامي مع الجانب الأمريكي حيث استمر في اعتبار الولايات المتحدة عدوا حتى خلال المفاوضات ، وواصل الفيتناميون العمل العسكري بموازاة مع المفاوضات. وهو ما فعلته جبهة الحرير الوطنية الجزائرية مع المحتل الفرنسي ، وغيرها من حركات التحرر الوطني.

[v] جريدة القدس العربي عدد ٢٥-٠٣-٢٠١٢.

[vi] القدس العربي ٢٢ -٣-٢٠١٠

[vii] ياسر الزعاترة ، الجزيرة نيت.

[viii] مقتطف من مقال للأستاذ مصطفى عبد الجواد نشرته شبكة محيط ، ويمكن مراجعته على الرابط

http://www.freearabvoice.org/arabi/jibrilRajoub.htm

[ix] عادل أبو هاشم : "أحصنة طروادة "والفتـــنة!!..صحيفة الصباح التاريخ 21-4-1428 :هـــ

[x] عادل أبو هاشم : "أحصنة طروادة "والفتـــنة!!..صحيفة الصباح التاريخ 21-4-1428 :هـــ

[xi]

http://www.qudspress.com/look/sarticle.tpl?IdLanguage=17&IdPublication=1&NrArticle=79376&NrIssue=1&NrSection=1

[xii] نشرت هذه المقتطفات على موقع عن الجزيرة نت / ٦-٠٦-٢٠٠٧.

[xiii] عبد الباري عطوان القدس العربي عدد ٤ – ١٠ – ٢٠٠٩

[xiv] الجزيرة نيت ٦-١٠-٢٠٠٩.

[xv] ياسر الزعاترة الجزيرة ٦-٣-٢٠١٠

[xvi] عبد الباري عطوان القدس العربي 02/11/2009

[xvii] القدس العربي ١٦-٠٢- ٢٠١٠

[xviii] القدس العربي ١٦-٠٢- ٢٠١٠

[xix] موقع يديعوت أحرونوت الإلكتروني.

[xx] في برنامج حديث الساعة